تاريخ ارسال المقال:2019/02/03	تاريخ القبول: 2019/02/06	تاريخ النشر:2019/03/01

دور التنوع القبلي والتدخل الأجنبي في تعطيل مشروع بناء الدولة في ليبيا

د. لزهر عبد العزيز

أستاذ العلاقات الدولية . جامعة عمار ثليجي بالأغواط . الجزائر

ط/د. خالد صولي . جامعة عمار ثليجي بالأغواط . الجزائر

الملخص:

شكلت موجات الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين محور اهتمام كثير من الباحثين والمتخصصين في حقل السياسة المقارنة، على اعتبار أن الحراك الشعبي هذا أدى إلى تحولات جوهرية على الساحة السياسية العربية والدولية، دفعت إلى طرح عديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول سر تشابه هذه الأحداث من حيث الأسباب والدوافع، واختلافها على صعيد الآثار والنتائج، وهو ما دل عليه الدور الفعال للشعب بمختلف مكوناته في عملية التغيير التي حدثت في تونس ومصر، في حين اختلف الوضع مع أحداث الثورة الليبية، وان تشابهت مع نظيرتيها السابقتين من حيث الدوافع والأهداف، ولعل مرد ذلك راجع إلى طبيعة نظام حكم القذافي الذي تميز بالدور الجوهري للقبيلة في الحياة السياسية، وتأكيد حضور هذا المعطى في خطط النظام، وتوظيفه وتجنيده بالكيفية التي تمنع أي تنظيم مدني آخر، بالإضافة إلى سياسة القذافي الصارمة التي بناها على أسس فكرية وهياكل سياسية هدفها ضمان بقاء حكمه واستمراره، وهو الأمر الذي جعل من الشعب عاجز عن قيادة عملية التغيير بنفسه.

الكلمات المفتاحية: القبيلة – ليبيا – التدخل –الصراع القبلي – بناء الدولة.

The waves of popular protests in the Arab region at the end of the first decade of the twenty-first century were the focus of many researchers and specialists in the field of comparative politics, considering that popular movement led to fundamental changes in the Arab and international political arena, which prompted many questions about the secret of the similarity of these events in terms of the reasons and motives, and differ in terms of impact and results, as evidenced by the active role of the people of the various components in the process of change that took place in Tunisia and Egypt, while the situation changed with the events of the Libyan revolution, and were similar with the previous two in terms of motives and goals, This is due to the nature of the Qadhafi regime which characterized by the fundamental role of the tribe in political life, the assertion of its presence in the plans of the regime, its recruitment and exploitation in the way that prevents any other civil organization, and the strict policy of Qaddafi. The survival of his rule and continuity, which made the people unable to lead the process of change himself.

مقدمة:

شكلت موجات الاحتجاجات الشعبية التي شهدها المنطقة العربية مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين محور اهتمام كثير من الباحثين والمتخصصين في حقل السياسة المقارنة، على اعتبار أن الحراك الشعبي هذا أدى إلى تحولات جوهرية على الساحة السياسية العربية والدولية، دفعت إلى طرح عديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول سر تشابه هذه الأحداث من حيث الأسباب والدوافع، واختلافها على صعيد الآثار والنتائج، وهو ما دل عليه الدور الفعال للشعب بمختلف مكوناته في عملية التغيير التي حدثت في تونس ومصر، في حين اختلف الوضع مع أحداث الثورة الليبية، وان تشابهت مع نظيرتيها السابقتين من حيث الدوافع والأهداف، ولعل مرد ذلك راجع إلى طبيعة نظام حكم القذافي الذي تميز بالدور الجوهري للقبيلة في الحياة السياسية، وتأكيد حضور هذا المعطى في خطط النظام، وتوظيفه وتجنيده بالكيفية التي تمنع أي تنظيم مدني آخر، بالإضافة إلى سياسة القذافي الصارمة التي بناها على أسس فكرية وهياكل سياسية هدفها ضمان بقاء حكمه واستمراره، وهو الأمر الذي جعل من الشعب عاجز عن قيادة عملية التغيير بنفسه.

وأمام هذا العجز في تحقيق الشعب الليبي لأهداف ثورته وطول مدى الاحتجاجات، مع همجية آلة النظام ودمويتها في مواجهة هذه الاحتجاجات، نادت المعارضة الليبية بضرورة تدخل المجتمع الدولي من خلال حلف الناتو، لوضع حد لهذا القمع وهذه الهمجية في تعامل نظام القذافي مع حركة الاحتجاجات ونشاط المعارضة، وهو ما تحقق فيما بعد، حيث أدى هذا التدخل إلى انهيار الحكم الجماهيري.

وبقدر ماساهم المعطى القبلي في استمرار حكم القذافي لعقود طويلة فقد كانت له انعكاساته البالغة على مكونات المجتمع الليبي، وخلف آثارا على جهود قادة مرحلة ما بعد الجماهيرية حول تنفيذ مشروع بناء الدولة الليبية المنشودة، كما انه بالرغم من إسهام التدخل الخارجي في التخلص من نظام حكم القذافي المستبد إلا انه أفضى إلى إيجاد بيئة ليبية داخلية متوترة، استمر فيها صراع الفرقاء الليبيين طول مرحلة الانتقال الديمقراطي لما بعد القذافي، الأمر الذي أدى إلى تعثر مساعي الوفاق الوطني، والمؤدي بدوره إذا تحقق إلى استكمال عملية البناء الديمقراطي في ليبيا، وهذا ما يقود إلى طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى أسهم عاملي التنوع القبلي والتدخل الأجنبي في تعطيل مشروع بناء الدولة في ليبيا؟**

حيث يتفرع عن هذه الإشكالية العامة سؤالين فرعيين:

1- كيف اثر التنوع القبلي في ليبيا على مساعي الوفاق الوطني المؤسس لقاعدة البناء الديمقراطي فيها؟

2- هل ساهم عامل التدخل الأجنبي في مشروع بناء الدولة الديمقراطية الليبية المنشودة؟

وكمحاولة للإجابة عن هذين السؤالين يمكن اقتراح خطة مكونة من محورين أساسيين:

المحور الأول: يتناول موضوع اثر التنوع القبلي في ليبيا على العملية الديمقراطية ، من خلال تسليط الضوء عليه كحقيقة اجتماعية وتاريخية في ليبيا، ومكانة القبيلة في فلسفة نظام حكم القذافي، بالإضافة إلى دور العامل القبلي في العلاقة بين مختلف مكونات المجتمع الليبي، واثر هذه العلاقة على مساعي تحقيق وفاق وطني من شانه أن يسهم في استكمال مشروع البناء الديمقراطي الليبي المنشود.

المحور الثاني: يناقش قضية دور العامل الخارجي في ليبيا، من زاوية علاقة حكم العقيد معمر القذافي مع بيئته الخارجية، ودور التدخل الأجنبي في إسقاط الحكم الجماهيري، وكذا انعكاساته على عملية بناء الدولة الليبية الجديدة المنشودة

المحور الأول: القبيلة وأثرها على مشروع البناء الديمقراطي في ليبيا

تمثل الظاهرة القبلية أهم خصائص مجتمعات المنطقة العربية منذ تاريخها القديم، ولطالما لعب هذا المعطى ابرز الأدوار في عملية التحام المجتمعات وانقسامها وفي حركات مقاومة الاستعمار ودحره، كما سجل حضوره في اغلب الأقطار على صعيد بناء الدول وتقسيمها.[1]

1- مفهوم القبيلة

يملك العرب تراثا قبليا غنيا صاحب جميع مراحلهم التاريخية، وبهذا تعددت الكتابات التي تعنى بمصطلح القبيلة حيث:[2]

* اعتبر ابن منظور في كتابه "لسان العرب" أن القبيلة هي: "تجمع يقوم على النسب المشترك للمجموعة"

* أما "الموسوعة العربية الميسرة" فتعرف القبيلة على أنها:"مجموعة من الناس يتكلمون لهجة واحدة ويسكنون إقليما واحدا مشتركا يعتبرونه ملكا خاصا لهم".

* في حين أن المقاربة الخلدونية والتي تعتبر من أهم المرجعيات المعتمدة لدى الأبحاث السوسيولوجية لتحليل وفهم المجتمعات العربية، ترى انه بالرغم من أهمية النسب في تكوين القبيلة إلا أن هناك عوامل أخرى تتشارك في بناء التكوين القبلي، حيث يقسم ابن خلدون النسب إلى فئتين، نسب عام وآخر خاص، فزيادة على رابطة الدم هناك روابط تساهم في عملية انصهار القبيلة، كعامل الزمن والتموضع الاجتماعي والمكاني...، وقد ركز على دور المكان- الأرض- في تشكيل محاور التحام الجماعات القبلية بما يذكي إحساس الأفراد بالانصهار ضمن تلك الجماعات، ويعزز ترابطها الداخلي أمام الخطر الخارجي الذي يهدد وجودها[3].

كما أن المقاربة الخلدونية لم تمانع من وجود أفرادا آخرين ضمن القبيلة ليسوا منها، وهذا ما عبر عنه ب:"**العصبية**"، حيث هي إتباع الإنسان لأقاربه ولقبيلته على حد سواء، وهي تلك الرابطة التي تشد أفراد القبيلة إلى بعضهم، وتفرض عليهم سلسلة من المهام والالتزامات المتقابلة، أساسها المدافعة والمناصرة[4].

ومن هنا تقوم الرابطة القبلية على عدة اعتبارات منها: رابط الدم، والشعور بالانتماء"العصبية" ووجود الرقعة الجغرافية، ونمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي، والشعور بوجود خطر خارجي...فكل ذلك يساهم في تقوية هذه الرابطة.

2- مكانة القبيلة في النظام الجماهيري الليبي

يبقى المجتمع اللّيبي قبليًا وإن عاش في كنف دولة وطنية، من أهم قبائله5 :

- القذاذفة: من القبائل صغيرة العدد، لا يتجاوز عدد أفرادها 100.000 فرد. استمدت قوة نفوذها من انتماء "معمر القذافي" إليها.

- ورفلة: تستوطن منطقة طرابلس وضواحيها وهي أكبر القبائل عددا، يبلغ تعدّاد أبنائها نحو مليون فرد، وكانت أول من انظم إلى المعارضة المناهضة للنظام على الرغم من اعتبارها من القبائل المدمجة والمتحالفة مع "قبيلة القذاذفة" منذ الأيام الأولى لقيام نظام القذافي.

- المقارحة: تستوطن منطقة فزان جنوب غرب ليبيا، هي ثاني أكبر القبائل الليبية عددا ومن أكثرها اندماجا ونفوذا في نظام حكم القذافي. من أبرز أبنائها المتنفذين "عبد الله السنوسي: رئيس جهاز الاستخبارات".

- ترهونة: يزيد عدد أبنائها على 350.000 فرد ما يمثل ثلث عدد السكان تقريبا.

- الزنتان: صاحبة نفوذ اجتماعي كبير، وكانت من أكثر القبائل معاداة لنظام القذافي تستوطن منطقة "جبل نفوسة".

- مصراتة: أكبر قبائل شرق ليبيا، وهي من أشد القبائل عداءا للنظام القائم.

- أزوية: المجاهرة بعداء نظام القذافي والمنتشرة على مناطق واسعة من شرق ليبيا.

- الطوارق والتبو: وهم رحل أساسا يستوطنون المناطق الصحراوية.

نتيجة لفهمه لهندسة المجتمع الليبي قام نظام القذافي عند بداية الثورة بالعمل على "تسليح القبائل" منتظرا تحويل الصراع من ثورة شعبية ضده إلى حرب أهلية تلعب فيها القبائل الموالية له الدور المركزي، وقد نجح في الحصول على دعم بعض القبائل والتي حاربت إلى جانبه خلال الثورة6.

خارطة توضح انتشار القبائل الليبية

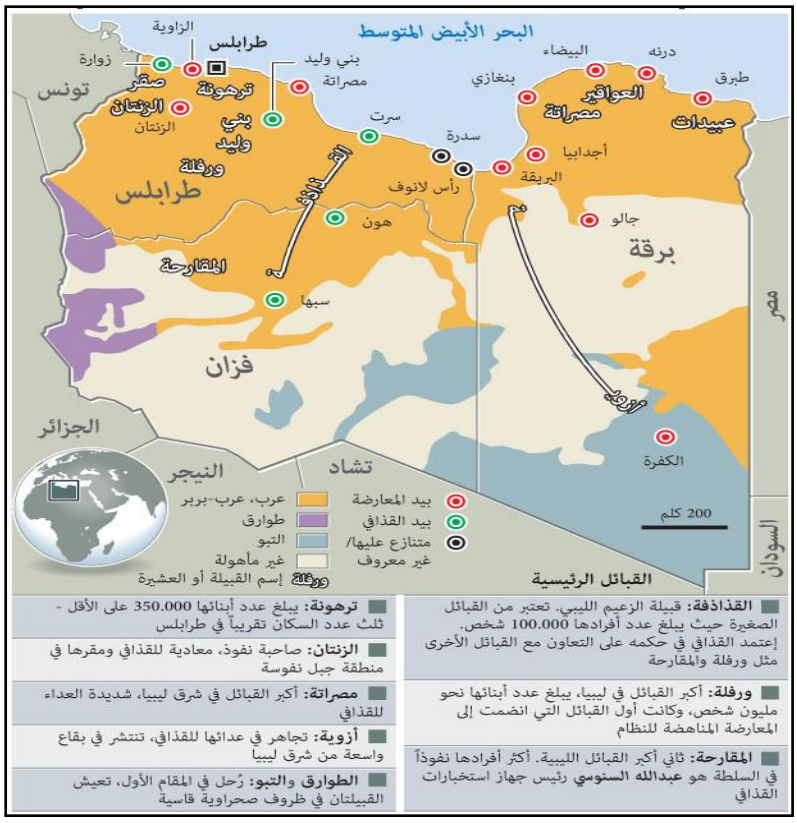

المصدر: منصور لخضاري ، مرجع سبق ذكره.

الا أن هذا الانقسام القبلي ادى إلى تفاقم حدة الخصومات خاصةً بعد الثورة ، ما أدى إلى ظهور ظاهرة النزوح وهي عقبة رئيسية أمام إعادة التماسك الاجتماعي الليبي في مرحلة بناء الدولة،فلا يمكن أن يحدث أي انتعاش وطني في ليبيا ما دام هناك جزء من المجتمع يعيش في مخيمات للاجئين داخل البلاد وخارجها. فبحسب تقديرات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد بلغ عدد النازحين داخل ليبيا إلى ما يقارب 60.000 نازح ، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الليبيين الذين يعيشون في دول الجوار وهم غير مسجلين رسميا كلاجئين7، ان هذا الصراع القبلي يستدعي القائمين على الوضع في ليبيا إلى الإسراع في وضع أو إنشاء إطار قانوني من أجل التعامل بعدل مع جميع الأطراف المتضررة وهو ما يلغي رغبة المتضررين في تحقيق العدالة لأنفسهم8. بالإضافة إلى أن وجود تصنيفهم للمدن طبع الانتفاضة وهي المدن الشرقية الثائرة التي أخذت المناصب في المؤسسات الانتقالية، والمدن الغربية والجنوبية المحررة الخاضعة لهذه المؤسسات ، زاد من احتمال حدوث الحرب الأهلية كنتيجة للثورة والثورة المضادة التي تشيدها المدن الليبية، وهو الأمر الذي يقود للمطالبة بالتقسيم من قبل المدن التي تشعر بالتهميش والإقصاء من العملية السياسية9.

إن الجهوية والقبلية تعتبر عاملا حاسما ما بعد القذافي نظرا لتجذر الفكر والممارسة القبلية في التفاعلات السياسية والفعاليات المجتمعية. ففي ظل الدور المؤثر للقبائل في سياقات الصراع السياسي ومستقبل ليبيا فمن المرجح تقسيم ليبيا إلى أكثر من ثلاث أقاليم برقة، فزان، وطرابس إلى تقسيمها إلى سبعة مناطق على الأقل، هي جبل نفوسة، مصراتة، الزاوية، ورشفانة، غات وغدامس، فتقسيم المجتمع إلى قبائل متجذر في التاريخ الليبي، فمنذ الملكية تم الاعتماد على الانتماء القبلي لتوزيع الثروة والنفوذ، مع استخدام القبائل الموالية لحفظ أمن النظام واستمرار الحكم في العهد الجماهيري10.

مثلت القبيلة خلية أساسية وعنصرا حيويا في تركيبة المجتمع الليبي عموما، وفي نظام حكم القذافي على وجه الخصوص، حيث لعبت دورا بارزا في تحقيق التوازنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وظلت عبر تاريخ نظام حكم القذافي الهيكل الاجتماعي الأكثر حضورا والأكثر قدرة على احتواء الأفراد وتوجيه مساراتهم وسلوكياتهم السياسية، في غياب أية مؤسسات مدنية حقيقية أخرى للانتماء، كالأحزاب والنقابات والجمعيات...[11]

ولقد عرفت التركيبة القبلية في ليبيا خلال التاريخ الحديث تطورات عديدة ومنذ 1853م، أين ظهرت السنوسية كحركة دينية إصلاحية في إقليم برقة، وتوسعها بعد ذلك في جهات الغرب والجنوب، وبعد الغزو الايطالي عام 1911م عرفت القبائل الليبية حركة تضامنية مهمة أدت إلى توحيد حركة المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، وهكذا تميزت الحقبة التاريخية الحديثة والمعاصرة في ليبيا بحضور مكثف للتحالفات القبلية، وهذا ما دفع بالباحثين في الشأن الليبي إلى التأكيد على انه لا يمكن دراسة ممارسة السلطة بمعزل عن ايلاء الأهمية الخاصة للظاهرة القبلية، التي طالما كان لها حضور فعال ومؤثر في الأحداث.[12]

ولهذا كان نظام القذافي يتصرف في علاقته بالمجموعات وفق هذه الآلية، فحاول استغلال هذه الخصوصية الليبية من خلال اختراق المجموعات الكبرى النافذة، فقدم الامتيازات المادية والمعنوية إلى بعضها، وعمد إلى تهميش بعضها الآخر، مثيرا في ذلك الخصومات التنافسية داخل كل مجموعة قبلية حتى يسهل التحكم فيها عبر إضعاف شوكتها وضمان ولائها.[13]

من هذا المنطلق لم يخل خطاب القذافي وتحركاته من استعمال القبيلة ومن توظيف صريح لها في ظل تحييد وتهميش أي تنظيم مدني آخر، وحتى تنظيم اللجان الثورية والشعبية لم يخل من التأكيد على أسس الانتماء المناطقي والقبلي، ومن هنا تميز المشهد السياسي على مر تاريخ الجماهيرية بالنفوذ القبلي، ذلك بالرغم من الطابع غير الرسمي لهذه التوجهات، أين أحاط القذافي نفسه بهياكل سياسية أساسية، ظلت تدور حول أمانة المؤتمر الشعبي من جهة، واللجان الشعبية من جهة ثانية، وقد عززها بتنظيمات أهلية ذات صفة قبلية، على غرار روابط شبان القبائل، التي اتخذت من طرابلس مراكز لمقارها، وعمد القذافي عام 1977م إلى تأسيس النوادي القبلية بهدف محاصرة المطالب المناطقية والمحلية، التي يمكن لها إن اجتمعت أن تتحول إلى حركات احتجاجية، فأصبحت هذه النوادي بمثابة هياكل قبلية لمراقبة نشاطات المعارضة ومواجهتها.[14]

3- اثر التنوع القبلي على جهود الوفاق الوطني

خلف انهيار حكم القذافي على اثر ثورة 17فبراير 2011م تركة مثقلة بعديد من الجوانب السلبية على مستقبل ليبيا، فقد أفضت سياساته طول فترة حكمه إلى قتل ثقافة التنظيم المؤسسي في الفكر السياسي الليبي، مما أسفر عنه تدميرا لمؤسسات الدولة، وعدم شعور المواطنين بالانتماء للمجتمع وللدولة، وذلك بفعل تغليب الفكر القبلي، وهو ما جعل قادة المرحلة الانتقالية مهتمين بالسياسة الحزبية والقبلية أكثر من اهتمامهم بتنفيذ الخيار الديمقراطي كأولوية في ليبيا المنشودة، ما أدى إلى فشل الفرقاء الليبيين في إنشاء أرضية مشتركة تحقق التوافق المطلوب لتسيير المرحلة الانتقالية بما يضمن نجاح عملية الانتقال الديمقراطي بأسلوب يرضي الجميع، حيث لا تزال ليبيا تعيش أزمة أمنية خانقة، ومازال هناك حالة انقسام تخيم على المشهد السياسي الليبي نتيجة الفوضى وعدم التوافق، بالإضافة إلى مشكلة الفراغ الدستوري المزعوم...وهذا كله راجع حسب رأي بعض المحللين إلى الفكر القبلي الذي كرسه القذافي لعقود طويلة على حساب فكرتي الدولة والمؤسسات، فتعدد القبائل حسب رأيهم في ليبيا هو من عرقل جهود تحقيق التوافق السياسي في المرحلة الانتقالية.[15]

على هذا الأساس فالتنوع القبلي كان ولا يزال يشكل القضية المحورية في المعادلة التي ستحدد مستقبل ليبيا المنشودة، حيث يرى بعض الباحثين أن المعطى القبلي يمكن أن يمثل الامتياز والتحدي في آن واحد، وذلك حسب طريقة توظيفه في هذه المرحلة، فقد يكون معول بناء لمؤسسات الدولة مساعد لعملية التحول الديمقراطي، ذلك بفضل تميز القبيلة بالقدرة على حماية الهوية الوطنية واحتواء أعضائها وإخضاعهم لقوانين الدولة وحملهم على حماية مؤسساتها، في حين أن نفوذ فكر وثقافة القبيلة قد يمثل في البيئة الليبية تحديا وعائقا أمام جهود ومحاولات بناء مؤسسات الدولة الليبية الجديدة المنشودة، وذلك إذا تم إقصاؤها أو معاملتها بمنطق التمييز والتفرقة فيما بينها كما كان الحال في عهد القذافي، الأمر الذي سيفجر النزاع بين هاته القبائل بحجة الرغبة في الوصول إلى السلطة أو احتكارها واسترجاع مكانتها المسلوبة، وبالتالي يصبح المجال مفتوحا أمام هيمنة الفكر القبلي على الساحة السياسية، وهو الفكر الذي يتناقض مع منطق دولة المؤسسات، ومن هنا فان هذا الاحتمال مبني على منطق قوة نفوذ وشرعية القبائل على حساب علو نفوذ وشرعية القانون ومؤسسات الدولة، لا سيما في ظل انتشار السلاح بين القبائل وغياب مؤسسات أمنية رسمية تحفظ الأمن وتحقق الاستقرار.[16]

وبالتالي فانه على الرغم من سعي قادة المرحلة الانتقالية نحو إيجاد أرضية ليبية مشتركة تؤسس لمشروع بناء الدولة الديمقراطية المنشودة، وبذلهم الجهود من اجل إعادة الأمن والاستقرار للبلاد، من خلال تحقيق المصالحة وتجسيد الوحدة الوطنية، إلا أن هذه المساعي والجهود لا تزال دون المستوى المرغوب، خاصة في ظل سمو الهويات الفرعية التي تمثلها القبيلة في المجتمع الليبي عن الهوية الوطنية المطلوبة، وهذا بدليل تصريح الأستاذة "أمال سليمان العبيدي" في دراستها الموسومة ب: "الثقافة السياسية في ليبيا"، مدعومة بدراسات أخرى، حين أكدت أن الهوية الوطنية في ليبيا لا تزال في مرحلة التكوين مما يجعلها اقل صمودا أمام الولاءات الفرعية ذات الطابع القبلي، الأمر الذي يفسر لغز استمرار هيمنة المعطى القبلي وتعدد الولاءات في المرحلة الانتقالية لفترة أطول، وهو ما أدى إلى تعطيل المشروع الديمقراطي فيها.[17]

وفي ظل صعوبة تحقيق الوفاق الوطني وبناء هوية وطنية ليبية جامعة، فان خيار إتباع الشكل الفدرالي في الحكم أصبح إمكانية تطرحها البيئة السياسية المعقدة ومتنوعة الأزمات، ويدعمها نمط الاقتصاد الليبي المبني على الريع، الذي أنتج بدوره عدم التكافؤ واختلال في التوازن بين المناطق، من حيث توزيع الثروة والمورد المالي، ما افرز نوع من احتكار المناطق الغنية لثرواتها، وثورة المناطق الفقيرة ضدها، مطالبة بضرورة تحقيق التقسيم العادل للثورة بين جميع أقاليم وشعب ليبيا، وأمام هذا الواقع المرير الذي يغيب فيه التوافق السياسي المنتج لمؤسسات ديمقراطية، قادرة على ضبط البيئة الأمنية بما يتيح حسن استغلال الموارد الطاقوية بشكل أفضل، تتحقق فيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فان هذا يزيد من فرص واحتمالات التدخل الأجنبي في ليبيا متحججا بضرورة حماية حقوق الإنسان فيها.

المحور الثاني: انعكاسات التدخل الخارجي على مشروع بناء الدولة في ليبيا

لقد لعب العامل الخارجي دورا كبيرا في تحريك وتوجيه كثير من الأزمات الإقليمية والدولية، وهذا ما أثبتته أحداث بلدان الربيع العربي وعلى رأسها ليبيا، خاصة في مرحلتها الانتقالية

1- علاقة حكم القذافي ببيئته الخارجية

1-1- علاقة نظام القذافي بأفريقيا

تبنى نظام حكم القذافي النموذج الناصري في تعاملاته مع بلدان القارة الأفريقية، باعتبارها الدائرة الثانية من دوائر السياسة الخارجية الليبية بعد الدائرة العربية، ومن هذا المنطلق تم توظيف القدرات والإمكانات الليبية لتحقيق الأهداف العربية على الساحة الأفريقية، وسلك في سبيل ذلك نهجين مختلفين، الأول هو طريق التعاون مع جيرانه في القارة الأفريقية ودعم حركات التحرر فيها، والسبيل الثاني تمثل في مواجهة تغلغل دولة الاحتلال الإسرائيلي في القارة الأفريقية.[18]

وبعد انقلاب القذافي على الحكم الملكي قادت ليبيا تيارا سياسيا قويا استهدف الانفتاح على القارة الأفريقية، أين أقامت علاقات دبلوماسية مع دولها وأغدقت عليها بالمساعدات، كما سعى القذافي إلى إقناع الدول الأفريقية التي أقامت علاقات مع دولة الاحتلال الإسرائيلي بقطع هذه العلاقات، على اعتبار أن دولة الاحتلال عدوة لأفريقيا وللبشرية وللحضارة الإنسانية عموما، وأقامت ليبيا في سبيل هذا التوجه

– التعاون الليبي الأفريقي- عديد من الاتفاقيات الاقتصادية الفنية والثقافية.[19]

وفي سبيل تعزيز الوحدة والتلاحم (العربي- الأفريقي) تم التوقيع على معاهدة إنشاء تجمع "دول الساحل والصحراء" عام 1998م، وتم تحديد مقر الأمانة في طرابلس، وترأس العقيد معمر القذافي الدورة الأولى لهذا التجمع، ووقعت على اثر ذلك مجموعة من الوثائق المتعلقة بحرية تنقل الأموال والأفراد بين دول التجمع، كما توجهت ليبيا في عام 2000م نحو إقامة "اتحاد إفريقي" يحل محل "منظمة الوحدة الأفريقية"، محاولا بذلك محاكاة تجربة الاتحاد الأوروبي، وصادقت 36 دولة من دول "منظمة الوحدة الأفريقية" على ميثاق إنشاء الاتحاد، كما لعبت ليبيا دورا بارزا في تسوية عديد من النزاعات القائمة بين جيرانها في أفريقيا.[20]

1– 2– علاقة نظام حكم القذافي بالغرب

على الرغم من تميز علاقات النظام الجماهيري بالتعاون مع جيرانه في أفريقيا، وإسهامه في حل بعض النزاعات فيها، ومحاولاته الحثيثة لتوحيد دولها، إلا أن علاقة ليبيا بالقوى الغربية اتسمت دائما بالتوتر، لا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ وصول القذافي إلى سدة الحكم عام 1969م، حيث تعارضت توجهات النظام الجماهيري مع الغرب في كثير من القضايا، كالاختلاف الأيديولوجي، وإصرار القذافي على التوجه نحو تحقيق الوحدة العربية، ومناهضته للاستعمار وللصهيونية في فلسطين، وسعي ليبيا للسيطرة على أسعار النفط من خلا تحديد سقف الإنتاج في منظمة الأوبك، ودعم ليبيا لحركات التحرر في أفريقيا والعالم، ورفض القذافي لسياسة الأحلاف والقواعد العسكرية... فقد أدت سياسة ليبيا تلك إلى تصعيد التوتر مع أمريكا وحلفائها.[21]

لكن منذ عام 2006م عرفت العلاقات الليبية مع الغرب بعض الانفراج، حين تخلى معمر القذافي على مشروعه النووي، وإقراره بالمسؤولية الكاملة عن قضية "**لوكربي**" التي راح ضحيتها 270 شخصا فوق بلدة لوكربي الاسكتلندية، وقبوله دفع التعويض عنها، وإبداء حسن نيته في مد جسور التعاون مع الغرب...[22]

وما يلاحظ في هذا السياق أن ليبيا ظلت إبان حكم القذافي ساحة شبه مقفولة في وجه التأثير الخارجي، على اعتبار أن أي انفتاح على الخارج – أمريكا وحلفائها – سيجلب أضرارا خطيرة للبلد.[23]

2– دور التدخل الخارجي في إسقاط حكم القذافي

نتيجة لتميز علاقة ليبيا بالغرب في اغلب الأحوال بالاختلاف والتناقض، لاسيما في شقها المتعلق بمعاداة القذافي للصهيونية،[24] وتورط نظامه في عمليات الاغتيالات التي طالت موظفين كبار بالحكومة الأمريكية، وتورطه في قضية لوكربي ... فان ذلك وغيره شكل خلفية عدائية للغرب تجاه نظام القذافي ومنذ انطلاق الثورة.[25]

غير أن ما يمكن ملاحظته في فترة بداية الثورة الليبية، هو اتسام الموقف الدولي بالتردد وعدم الوضوح، والتراوح مابين الإقدام على دعم المعارضة إنسانيا وعسكريا وبين توجيه ضربات لنظام القذافي بهدف حماية المدنيين، الأمر الذي أضفى مستوى عاليا من الجمود العسكري والسياسي على ارض الواقع، وذلك نتيجة عدم قدرة أي طرف من طرفي الصراع حسم الأمر لصالحه، وهذا ما يفسر أن حالة الجمود التي شهدتها الساحة الليبية في تلك الفترة كانت تعكس في جوهرها طبيعة التناقض والتعقيد في المصالح الدولية.[26]

ففي الوقت الذي أكدت فيه مجموعة **البركس brics** (روسيا، الهند، الصين، البرازيل، جنوب أفريقيا) في اجتماعها السنوي في نيسان 2011م، على ضرورة التسوية السلمية للازمة ورفض التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي، اتجهت فرنسا إلى الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي وسارعت إلى شن حملة تحريضية لحشد الدعم الدولي تجاه التدخل العسكري في ليبيا.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فكان موقفها يتراوح بين ثلاثة اتجاهات، الأول يمثل مصالح شركات النفط الأمريكية التي ترغب في الوصول إلى النفط الليبي ولو عن طريق الحرب، أما الاتجاه الثاني فتبنته وزارة الدفاع التي لا تريد خوض الحرب من اجل شركات النفط، في حين أن اتجاه البيت الأبيض كان يفضل رحيل القذافي عن الحكم،

ومع هذا التناقض الحاصل تجاه الأزمة الليبية إلا أن أمريكا عبرت منذ بداية الأزمة على معاداة النظام الليبي من خلال السعي إلى تطبيق القرار الاممي رقم 1973.[27]

أما بريطانيا فقد انسجم موقفها مع الموقف الأمريكي، في حين رفضت ألمانيا فكرة التدخل العسكري في ليبيا، وتفاعلا مع الأزمة خاصة بعد حمل الثوار للسلاح، وتمادي نظام القذافي في قمع الثوار وارتكاب المجازر في حق المدنيين، ومطالبات المجلس الوطني الانتقالي وجامعة الدول العربية من مجلس الأمن فرض حظر جوي على ليبيا، هبت الدول الغربية ضد القذافي وتبني مجلس الأمن القرار رقم 1973 الصادر بتاريخ 2011/03/17م، وبناءا على ذلك قامت دول الناتو بعملية عسكرية سميت بعملية

"**الحامي الموحد**"، استهدفت جميع مناطق القوة لنظام القذافي، الأمر الذي أدى إلى شل هذا الأخير على استخدام قواته، لا سيما منها الجوية، وتعرت القوات البرية بشكل قاد في النهاية إلى إسقاط نظام حكم القذافي.[28]

3- اثر التدخل الاجنبي على عملية استكمال مشروع بناء الدولة الليبية الديمقراطية

لا يمكن تجاهل أهمية موقع ليبيا الاقتصادي والأمني ضمن أجندات واستراتيجيات الدول الغربية أو سياساتها الإقليمية بأفريقيا، فليبيا تعتبر همزة وصل بين مناطق هامة من أفريقيا – شمال الصحراء وجنوبها – كما أنها تزخر بموارد طبيعية حيوية، وهي منصة إستراتيجية لمحاربة التهديدات التي تواجه المصالح الغربية في المنطقة،[29] كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية...[30]

لهذه الأسباب كانت الولايات المتحدة الأمريكية دائما تسعى إلى إخضاع العقيد معمر القذافي لسياساتها في أفريقيا والشرق الأوسط ، أو على الأقل إقناعه بعدم معارضتها ، إلا أن القذافي واجه الأطماع الغربية بالتوجه صوب دول أخرى، على غرار الصين، وعقد معها عديد من العقود الاستثمارية سيما منها ما تعلق بمجال الطاقة، ما جعل من أمريكا وحليفتيها فرنسا وبريطانيا تكن العداوة للنظام الليبي.[31]

وعلى الرغم من أن الشعار الكبير للتدخل الغربي في ليبيا كان هدفه تكريس الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان فيها، إلا أن واقع الحال يؤكد عكس ذلك، فإستراتيجية أمريكا تجاه الدول العربية، كانت دائما تحمل في جوهرها عنصر تحقيق المصلحة، فلطالما كان هذا الأخير هو المحدد الرئيسي لعلاقتها بهذه المنطقة، ودليل ذلك استمرار دعم أمريكا للأنظمة العربية الاستبدادية ولعقود طويلة دون إبداء أي اهتمام يذكر، لا بالديمقراطية ولا بحقوق الإنسان في هذه الدول ، وهذا ما صرحت به وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كوندوليزا رايس" في خطاب لها بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في 2005م، حين أكدت على أن أمريكا تدعم الأنظمة السياسية العربية غير الديمقراطية في مقابل تحقيق المصالح الأمريكية، ولو كان هذا الدعم على حساب الديمقراطية في هذه المنطقة.[32]

وبالتالي فلطالما ارتبطت مصالح أمريكا وحلفائها بالاستبداد في الدول العربية، إلى درجة انه أضحت لديها حساسية من أي عملية ديمقراطية تفضي إلى بناء مؤسسي قد يشكل خطرا على أطماعها في هذه البلدان، وهذا

ماشكل هاجس لدى الدول الغربية وأثار تخوفاتها على هذه المصالح، سيما مع بروز التيارات الإسلامية على المشهد السياسي في دول الربيع العربي ومنها ليبيا – والتي كانت ستضع حدا لهذه الأطماع في حال وصولها إلى سدة الحكم–، ولذلك فبالرغم من حقيقة الأساليب القمعية التي سلكها القذافي تجاه شعبه طول فترة حكمه، وكذا همجيته في تعامله مع الثوار، إلا أن سلوكاته هذه كانت مجرد حافزا مشجعا وحجة واهية اتخذتها الدول الغربية للتدخل الإنساني في ليبيا، بهدف إزاحة نظام ممانع ومحاولة صياغة نظام جديد يضمن الحفاظ على استثماراتها ومصالحها الاقتصادية.[33]

وإضافة لما سبق فقد كانت الأزمة الاقتصادية التي يعيشها العالم من بين أهم أسباب التدخل الغربي في ليبيا، وذلك من اجل تخفيف حدة الأزمة المالية وإيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها، زيادة على أن ليبيا كانت تمتلك فوائض مالية هائلة أضحت محل أطماع هذه الدول، سيما وقد دعا القذافي الدول العربية والأفريقية إلى ضرورة استخدام الدينار الذهبي كعملة بديلة عن الدولار واليورو في معاملاتها الاقتصادية، وعلى رأسها التعاملات النفطية، وهذا توجه سيسبب لا محالة أضرارا جسيمة لدول هذه العملات، الأمر الذي زاد من حقد أمريكا وأوروبا على نظام القذافي.[34]

على هذا الأساس إن الهدف من سعي الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي إلى تأكيد تواجدهم في ليبيا هدفه تعزيز قبضة هذه الدول، والسيطرة على الموارد الإستراتيجية الكامنة في أفريقيا خاصة منها النفط، ولذلك فان أمريكا على وجه الخصوص تشعر بالقلق إزاء التهديدات التي تتعرض لها هيمنتها في المنطقة، وليس إزاء التهديدات التي تواجه الشعب الليبي أو جيرانه، لذلك فهي تعمل كما هو الحال في الشرق الأوسط على الدفاع عن مكانتها ونفوذها، من خلال التدخل العسكري، تحت ذرائع كثيرة، من بينها تحقيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب...[35]

إن تخوف أمريكا والدول الغربية على مصالحها في منطقة الدول العربية وعلى رأسها ليبيا، بسبب أحداث الثورات العربية، وما أفضت إليه من طموحات ديمقراطية، وحزنها على فقدان وسقوط الأنظمة الاستبدادية الحليفة لها في هذه المنطقة لدليل قاطع على أن قضية التدخل والتواجد الأجنبي في ليبيا لا يخدم العملية الديمقراطية المنشودة فيها، ولا يعد عاملا مساعدا على استكمال بناء مشروع الدولة الديمقراطية المنشودة، وإنما يعد من اكبر العوائق والتحديات التي تقف حائلا أمام مساعي تحقيق الوفاق الوطني الليبي و بناء المؤسسات الديمقراطية فيها، وهذا ما يؤكده سفير ليبيا السابق في السعودية "محمد سعيد القشاط" في تصريحه ل:"سبوتنيك" في 23 فبراير2018م، حين قال: "إن الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف من تواجدها في ليبيا السيطرة على الثروات النفطية واليورانيوم، وكذلك الاستفادة من موقعها الجغرافي"، كما أضاف "إن نقل عناصر تنظيم "داعش" الإرهابي إلى ليبيا خلال السنوات الماضية تم بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية، التي مهدت لهم الطريق حتى يكون تواجد التنظيم ذريعة للتدخل، وهو مايتم العمل عليه الآن بشكل مكثف"، كما أكد سعيد القشاط أن التدخل

الأمريكي في ليبيا لن يكون الهدف منه حل الأزمة، بل إطالة أمد الصراع، كما هو الحال في الدول التي تدخلت فيها، مثل سوريا والعراق وغيرها من الدول العربية.[36]

وفي هذا السياق يرى الأستاذ "لزهر عبد العزيز" أن التدخل الأطلسي في ليبيا خلف أثارا سلبية على المناخ الأمني، خصوصا ماتعلق منه بمسالة الحدود وانتشار الأسلحة بمنطقة الساحل والصحراء، أين غذت تلك التهديدات الحركيات الازموية، وخلفت حالات من الاضطرابات الأمنية، كانتشار الأسلحة وتصاعد مستويات الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات...وهذا مايجعل من ليبيا بيئة أمنية مضطربة غير صالحة لاستكمال بناء مشروع الدولة الليبية الديمقراطية الجديدة.[37]

وحتى الدول العربية فيرى البعض أن تدخل بعضها في ليبيا ساهم في تأجيج الصراع من خلال دعم طرف على حساب أطراف أخرى، ففي الوقت الذي كانت الجزائر تدعم الاستقرار وتعارض التدخل في الشأن الداخلي الليبي لا سيما منه العسكري، وتعمل جاهدة على تحقيق وفاق الأخوة الليبيين، وكذا احتضان المغرب لاتفاق **الصخيرات**، والذي كان يهدف إلى إنشاء حكومة وفاق وطني ليبية، فان مصر وان دعمت اتفاق الصخيرات ونادت بالحل السياسي للازمة في ليبيا، حيث استقبلت القاهرة في يناير 2017 رئيس حكومة الوفاق الوطني والمجلس الرئاسي "فايز السراج"، إلا انه بعد الانقلاب على الرئيس المصري "محمد مرسي" وظهور "اللواء حفتر" في المشهد السياسي الليبي، باتت مصر تلعب دورا مؤثرا في الأوضاع الداخلية الليبية، من خلال دعمها لحفتر وحكومة طبرق- التي عينت حفتر في 2015 قائدا للقوات العسكرية الليبية- سياسيا وعسكريا، وهو نفس النهج الذي سلكته دولة الإمارات العربية المتحدة في دعمها لخليفة حفتر، على حساب المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني المنبثق عن اتفاق الصخيرات، وهو التدخل الذي يفرق ولا يجمع.[38]

وبجمع آراء الخبراء والمتخصصين إلى توجهات المسؤولين السياسيين في الدول الغربية، يتضح أن التدخل الخارجي في ليبيا لم يكن يهدف إلى تشجيع أو حماية المشروع الديمقراطي، كما تم الترويج له، بقدر ماكان يرمي إلى ضمان استمرار الفوضى والصراع فيها، والذي يعد أهم ضمانة لحماية المصالح الغربية في هذه البلدان، والدليل في ذلك استمرار الدول الغربية في دعم الثورات المضادة في بلدان الربيع العربي ومنهم ليبيا، بهدف إجهاض المشروع الديمقراطي فيها.

الخاتمة:

من خلال تتبع مسيرة تأثير المعطى القبلي على الساحة السياسية الليبية، خلال وبعد حكم العقيد معمر القذافي، وكذا دراسة دور تدخل الدول الأجنبية في الشأن الليبي، واستمرار هذا الدور حتى بعد إنهاء حكم القذافي، وبعيدا عن مزاعم نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، التي طالما بررت بها الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لا سيما منها الغنية بالثروات وذات الأهمية الجيواستراتيجية، كليبيا، فان الواقع الليبي في مرحلته الانتقالية يدفع إلى استخلاص النتائج التالية:

– أن البنية الاجتماعية الليبية تميزت بتأثير المعطى القبلي فيها، خلال جميع ففترات تاريخها السياسي، وحتى في مرحلتها الانتقالية، إلى درجة قيام القبيلة بوظيفة المؤسسات الرسمية المتعلقة بإدارة شؤون الدولة.

– أن التوظيف السلبي للتنوع القبلي خلال حكم القذافي خلف فراغا مؤسساتيا أثناء فترة حكمه، كما أدى في النهاية إلى سقوط نظامه.

– أن غياب البنية المؤسسية في الدولة خلال العهد الجماهيري ورث فكرا قبليا وثقافة مناطقية لدى الذهنية الليبية، مما وضع قادة المرحلة الانتقالية بعد سقوط نظام القذافي في وضع حرج، وجعلهم يعانون العديد من التحديات، أبرزها انقسام الشعب الليبي على أساس القبيلة والمنطقة، وهو الانقسام الذي خلف حربا أهلية أصبحت تهدد آمال الشعب الليبي وطموحاته في تحقيق الأمن والاستقرار والحرية والعدالة، في ظل دولة ديمقراطية تحقق الرفاه لجميع الليبيين، وتديرها مؤسسات قوية.

– أن المعطى القبلي اثر على العملية الديمقراطية في ليبيا من خلال تعميق هوة الانقسام لدى مكونات الشعب الليبي وتغليب فكرة الهوية الفرعية على الهوية الوطنية، والولاء للقبيلة على الولاء للدولة، وهو ما يكاد يستحيل معه لم الشتات الليبي على هوية وطنية واحدة، وتحقيق الوفاق الوطني المؤدي إلى بناء الدولة الليبية المنشودة.

– أن الخيرات التي تزخر بها ليبيا، وكذا تميزها بموقع جيواستراتيجي هام على صعيد الأجندات الأجنبية، بالإضافة إلى الأسلوب القمعي والمغامراتي الذي ميز فترة حكم القذافي، هي أسباب اجتمعت لتسهل تدخل الدول الغربية في ليبيا.

– أن حماية مصالح الدول المتدخلة في ليبيا كانت دائما هي محرك هذا التدخل على حساب تحقيق الديمقراطية والرفاه للشعب الليبي.

– أن التدخل الأجنبي لعب دورا بارزا في تغذية وتعقيد الأزمة الليبية، وعلى جميع الأصعدة، ومثال ذلك تأجيج الصراع بين الليبيين من خلال ما يعرف بالحرب بالوكالة، وتهيئة بيئة أمنية متأزمة من شانها أن تفتح الباب أمام الاختراق الأجنبي لليبيا، سياسيا وعسكريا بهدف نهب ثرواتها.

– أن التدخل الأجنبي في ليبيا لم يسهم في استكمال مشروع بناء الدولة الديمقراطية الجديدة بقدر ما أعاق عملية هذا البناء، وذلك لان الديمقراطية في المنطقة العربية ومنها ليبيا لا تخدم مصالح الدول الغربية فيها

الهوامش:

[1] – محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر"دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: 2012، ص54

[2] – محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2009، ص ص. 55- 56

[3] – محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، مرجع سابق، ص ص. 23- 24

[4] – عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص204

[5] منصور لخضاري ، الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي ،

[6] الحسن عاشي، " ليبيا: التحديات الاقتصادية بعد الثورة" ، **على موقع**:
http://carnegiemec.org/publications/?fa=45663

[7] إبراهيم شرقية، "إعادة إعمار ليبيا : تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية"، الدوحة : مركز بروكنجز، العدد 9 ،2013 ، ص ص 17 – 20.

[8] **المرجع نفسه** ، ص25 وما بعدها.

[9] المنصف وناس، "القبيلة والسلطة في ليبيا"، **مجلة المغرب الموحد**، عدد 12 ، ماي 2011 ، ص19.

[10] مركز الجزيرة للدراسات،ليبيا والفيديرالية : سياقات الماضي ومآلات المستقبل) قطر: مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2012 ، ص ص 04-05.

[11] – محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، مرجع سابق، ص66

[12] – نفس المرجع، ص59

[13] – نفس المرجع، ص60

[14] – نفس المرجع، ص67

[15] – نور الهدى بن بتقة، **إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي(2012–2016)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، 2017/2016، ص247

[16] – نفس المرجع، ص248

[17] – يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص ص. 200-201

[18] – منى حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، **مجلة دراسات دولية**، العدد51، بغداد: د س ن، ص-ص35- 36.

[19] – نفس المرجع، ص-ص 35- 36.

[20] – نفس المرجع، ص36 .

[21] – عوض المرابط، **اثر البيئة الدولية والإقليمية على سياسات ليبيا الخارجية**،
في: http://www.jeel-libya.com/showarticle.php.p2-3، 1ايلول 2011

[22] – منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص 38

[23] – محمد عبد الحفيظ الشيخ، "ليبيا والانتقال الديمقراطي قراءة في الأدوار الإقليمية والدولية مساراتها ومالاتها"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المجلد02، العدد10، برلين: أغسطس 2018، ص 239

[24] – كمال سحبون العريفي، **اثر انهيار الاتحاد السوفيتي على السياسة الخارجية في فترة 1990– 2000**، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2003، ص42

[25] – منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص37

[26] – احمد خليف عفيف، "الثورة الليبية شباط 2011- 2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانة والاجتماعية**، المجلد 42، العدد 03، د ب ن، 2015، ص667

[27] – نفس المرجع، ص668

[28] – نفس المرجع، ن ص

[29] – أميرة عبد الحليم، **الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الأفريقي**، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2018، ص1

[30] – lan bannon and paul collier, **natural resources and violent conflic**: **options and actions**, **washington**: the world bank, 2003, p 2

[31] – محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سابق، ص242

[32] – نفس المرجع، ص 241

[33] – محمد عبد الحفيظ الشيخ، التدخل الإنساني للأمم المتحدة "ليبيا نموذجا"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، السنة22، العدد83، ربيع 2018، ص27

[34] – نفس المرجع، ص28

[35] – محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا والانتقال الديمقراطي قراءة في الأدوار الإقليمية والدولية مساراتها ومالاتها، مرجع سابق، ص243

[36] – عمر نجيب، "ليبيا مركز متقدم لنشر الفوضى الخلاقة بعد تعثر مخطط تدمير بلاد الشام حكام تنظيم داعش ينقلون ثقلهم إلى ليبيا لزعزعة الشمال الأفريقي"، **صحيفة رأي اليوم**، في:https/www.raialyoum.com/index.php/، 15 مارس2018

[37] – عبد العزيز لزهر، **الجزائر والمقاربة الأمنية الإستراتيجية في المتوسط"حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو**، جامعة الجزائر3، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012، ص303

[38] – مركز دراسات الشرق الأوسط، **الأزمة الليبية إلى أين**، الأردن: مارس 2017، ص ص.14- 15